

## تدابير النجاعة الطاقية

عرف المغرب منذ أزيد من عقد من الزمن وضعية طاقية اتسمت بنمو مستدام للطلب الطاقى حقق متوسط نسبة نمو سنوي تصل إلى 6,5%. وقد زادت من حدة هذه الوضعية التبعية الطاقية القوية التي تتجاوز 90% والفاتورة الطاقية التي تلقي بعبء ثقيل على التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة حيث بلغت هذه الفاتورة 82.239 مليون درهم سنة 2018 ممثلة بذلك نسبة 17,1% من مجموع الواردات.

وقد بلغ الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية 10,6 مليون طن ومن الغاز الطبيعي 1,16 مليار متر مكعب. أما الاستهلاك الطاقى النهائي فقد بلغ 13,6 مليون طن مقابل بترول بتزايد سنوي يناهز 4,4% منذ سنة 2004 في حين استأثرت المنتجات البترولية بنسبة 75% من هذا الاستهلاك.

بلغت القدرات الانتاجية من الكهرباء بالمغرب 8.300 ميغاوات موزعة على التوالي ما بين الفحم (31%) والوقود والدييزال (10%) والطاقة الكهرومائية (22%) والغاز (25,8%) والطاقة الهوائية (9,4%). وبهذا فإن قطاع الكهرباء يواجه صعوبة المحافظة على توازن العرض والطلب الذي يسجل سنويا نموا مستمرا يقدر بأزيد من 4%.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات، حددت الاستراتيجية الوطنية للطاقة المعتمدة سنة 2009 مجموعة من الأهداف تتضمن بالأساس تأمين الإمداد والتزويد والتوفر على الطاقة وإتاحة إمكانية الولوج والوصول إلى الطاقة على نطاق واسع وضبط الطلب الطاقى وتحفيز زيادة العرض من الطاقة والمحافظة على البيئة. وترتكز التوجهات الاستراتيجية بالأساس على التنويع الكهربائي والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتوازن ما بين الإنتاج الوطني والواردات من الطاقة.

هذا وقد تم الارتقاء بالنجاعة الطاقية منذ سنة 2009 إلى أولوية وطنية قصوى حيث تم تكريس هذه الإرادة بموجب القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية بتاريخ 29 شتنبر 2011 الذي يركز تنفيذه بالأساس على مبادئ الأداء الطاقى ومتطلبات النجاعة الطاقية ودراسات التأثير الطاقى والاقتصاص الطاقى الإلزامي والمراقبة التقنية للنجاعة الطاقية.

كما ترجمت هذه الإرادة عبر تنفيذ مخططات عمل قصيرة المدى لتعزيز المخطط الوطني للأعمال ذات الأولوية للفترة الممتدة ما بين 2009 و2013 الذي كان من بين أهدافه ضمان التوازن ما بين العرض الطاقى عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية والطلب الطاقى من خلال ترشيد استعمال الطاقة.

علاوة على ذلك فقد تم سنة 2011 إدراج مشاريع وبرامج النجاعة الطاقية المقررة في إطار الاستراتيجية الوطنية للطاقة ضمن مشروع الاستراتيجية الخاصة بالنجاعة الطاقية الذي يهدف إلى تحقيق 12% من الاقتصاد في استهلاك الطاقة في أفق 2020 و15% في أفق 2030 وكذا تقليص كثافة استخدام الطاقة بنسبة 2% سنويا.

ويتمحور هذا المشروع الذي هو قيد المصادقة حول سبع أولويات استراتيجية موزعة على 22 هدفا استراتيجيا ستكون موضوع برامج للتعاقد ما بين القطاعات الوزارية المعنية والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية كما يتضمن إجراءات ذات طابع أفقي وأخرى قطاعية تهم القطاعات الإنتاجية الأكثر استهلاكاً للطاقة لاسيما منها النقل (41%) والصناعة (21%) والبناء (33%) والفلاحة والإنارة العمومية (5%).

وقد أولت مهمة التقييم موضوع هذا التقرير أهمية خاصة لتحليل توازن وتناسق وتماسك وكفاءة مشروع الاستراتيجية الخاصة بالنجاعة الطاقية من أجل استخلاص مواطن الضعف والقوة لتنفيذ الإجراءات المبرمجة وإبراز عوامل وأسباب التعثر التي تحول دون ترسيخ وإرساء النجاعة الطاقية. وتهدف هذه المهمة أيضاً إلى تقييم عملية إعداد وتكريس وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية واقتراح أساليب ومسارات لتحسينها وذلك بالاستناد والاستلham من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

لقد تناولت مهمة التقييم الرافعات الرئيسية للتدخل وهي الإطار القانوني والمؤسسي والجوانب المتعلقة بالتمويل والتحفيزات والتدابير المصاحبة التي تركز بالخصوص على إيصال المعلومات والتحسيس والاتصال. هذا وتتعلق الصعوبات التي صادفتها المهمة أثناء إجراء هذا التقييم بالأساس عدم التوفر على البيانات المحيطة المتعلقة بالجوانب التي تم التطرق إليها.

## I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

### أولاً. تقييم طرق تنفيذ الاستراتيجية

#### ◀ غياب إجراءات القياس والمحاسبة وتتبع الأداء

تتعلق هذه الإجراءات بحساب اقتصاد الطاقة المستهلكة ومعايرتها، إلا أنه لم يتم بعد تحديد المساطر ذات الصلة، مما يجعل من الصعب تقدير وتقييم أداء النجاعة الطاقية المحققة مع العلم أن أفضل الممارسات في هذا المجال تستخدم نماذج احتساب معيارية تركز على تركيبة من طرق الحساب تمكن من قياس كمية الطاقة الموفرة.

لا يحدد مشروع الاستراتيجية سالف الذكر إجراءات من شأنها أن تسهل على المسيرين والمقيمين حساب الطاقة الموفرة المقدم من طرف الجهات المعنية، إذ لا يتم احتساب ما تم توفيره من الطاقة عن طريق إجراء تقييم وتعديل عليها للأخذ بعين الاعتبار تأثير المتغيرات الخارجية المنشأ كالظروف المناخية أو ساعات افتتاح العمل بالمباني أو كثافة وسعة المعدات والتجهيزات القائمة أو المركبة وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، لم ينص مشروع الاستراتيجية على آلية لمعالجة عناصر عدم التيقن من البيانات المحصل عليها المتعلقة بكميات الطاقة الموفرة والنتيجة إما عن أخطاء في النمذجة أو أخذ العينات أو تلك المرتبطة بنظام تجميع البيانات والآثار المضاعفة المستقبلية في السوق لبعض التدابير التي تهم الاقتصاد في الطاقة المستهلكة والتي لا تندرج بطريقة منهجية في نطاق التدخل العمومي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، يقتضي تصميم وتنفيذ سياسة النجاعة الطاقية إنشاء أنظمة للتتبع ومراقبة التقييم تركز على أدوات ووسائل للتقييم، بما في ذلك نظام معلومات فعال ونظام " الإبلاغ " وكذا المؤشرات السديدة ذات الصلة لاتخاذ القرارات المناسبة. وفي هذا الصدد، يلاحظ قصور في مجال نهج التتبع والتقييم للاستراتيجية الطاقية بشكل عام واستراتيجية النجاعة الطاقية بشكل خاص.

هذا ولتقييم احتياجات الفاعلين الاقتصاديين من الطاقة فإنه من الضروري الحصول على بيانات ومعطيات كمية ونوعية مصنفة حسب قطاع الإنتاج ونوع المنتجات الطاقية. إلا أن الوزارة الوصية لا تتوفر حتى الآن على بيانات محينة عن استهلاك الطاقة مع العلم أن هذه البيانات هي ضرورية لإجراء تقييم واقعي وفعال للأداء الطاقية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القطاع الوزاري لا يتوفر على جداول للقيادة تضمن تتبع ومراقبة تنفيذ تدابير النجاعة الطاقية من أجل تقييم الأداء الطاقية مقارنة بالتأثيرات المتوقعة والآثار المتوخاة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

علاوة على ذلك، وفي ظل عدم وجود دراسات تقنية واقتصادية، فإنه من الصعب تقييم الفارق ما بين استهلاك الطاقة الحالي واستهلاك الحالة المرجعية المثلى بضمان معقول من خلال تقدير الإمكانيات النظرية لاقتصاد الطاقة.

#### ◀ تأخير في تنفيذ القوانين المرتبطة بالمجال التقني والفني

يشكل الشق القانوني جانباً من الجوانب المهمة لتكريس وتعزيز النجاعة الطاقية، التي تتوقف ملامسة آثارها وتأثيراتها على التنفيذ الفعال للمقتضيات القانونية التنظيمية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وتيرة استكمال الإطار القانوني لتنفيذ النظام التقني والفني تتقدم ببطء.

في الواقع، وبعد عدة سنوات من اعتماد القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية في سنة 2011 فإنه لم يتم نشر المراسيم التطبيقية بعد حيث تسبب هذا التأخير في عرقلة تنفيذ بعض المقتضيات المنصوص عليها في هذا القانون. ويتعلق الأمر بالأداء الطاقية ومتطلبات النجاعة الطاقية ودراسات التأثير الطاقية والافتحاص الطاقية الإلزامية والمراقبة التقنية والمقاولات المختصة في الخدمات الطاقية، فضلاً عن مراعاة احترام تطبيق النجاعة الطاقية أثناء إبرام الصفقات العمومية.

#### ◀ نقص آليات التمويل والإجراءات التحفيزية

عهد القانون رقم 39.16 إلى الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية مهمة تنفيذ الأدوات وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج التي تدخل في نطاق اختصاصها إلا أن هذه الصلاحيات لم يتم ممارستها بشكل فعلي بعد.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تنفيذ تدابير النجاعة الطاقية استثماراً أولياً وأجلاً طويلاً لاسترداد عائدات هذا الاستثمار، مما يشكل عائقاً بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين لتنفيذ هذه التدابير. ويزداد هذا العائق تعقيداً إذا ما انضاف إليها نقص أو عدم كفاية آليات التمويل وتشتت دعائم المساندة القائمة والتي تقتصر بالأساس على وسائل التدخل للقطاع العمومي.

تشمل الأموال العامة المتاحة الحالية ميزانية الدولة وصندوق الضمان الذي تم إنشاؤه في سنة 2007 وصندوق التنمية الطاقية المحدث سنة 2009 والحساب الخاص المسمى "صندوق المواكبة لإصلاحات النقل الحضري وما بين حضري" المنشئ سنة 2007. كما تهم بشكل غير مباشر "صندوق رأس المال الكربون المغرب" و"صندوق مكافحة التلوث الصناعي" الذين تم إنشاؤهما سنة 2003. وعلى الرغم من هذه الدعائم المالية يظل تمويل مشاريع النجاعة الطاقية ضعيفاً.

وبهذا الصدد، فإن التحفيزات المالية تشكل رافعة من أجل توجيه سلوكيات وقرارات الفاعلين الاقتصاديين في اتجاه مواتٍ وإيجابي لتحسين الاستخدام الرشيد والأمثل للطاقة. وتتعلق هذه التحفيزات بالدعم المباشر والتحفيزات الضريبية وإنشاء صندوق خاص بالنجاعة الطاقية.

كما يمكن أن يشكل إنشاء صندوق خاص بالنجاعة الطاقية رافعة مهمة لضمان تعبئة مستدامة لوسائل التمويل وتعزيز أعمال وترسيخ النجاعة الطاقية.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن الترتيبات القانونية والمؤسسية من تظافر مجهودات كل من القطاعين العام والخاص وذلك من أجل تعبئة التمويلات من أجل النجاعة الطاقية وبالتالي، يمكن إشراك الخواص في تطوير وتمويل وتنفيذ مشاريع النجاعة الطاقية من خلال القنوات القانونية والتعاقدية والآليات المؤسسية المبتكرة.

## ثانياً. التقييم القطاعي

هم التقييم القطاعي كلا من قطاعات النقل والصناعة والبناء.

### 1. قطاع النقل

#### ← تركيز الإجراءات على قطاع النقل البري

على الرغم من المجهود المبذول لتحسين النجاعة الطاقية في قطاع النقل فإن التدابير المتخذة لم تكن لها تأثيرات كافية وملموسة. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المتخذة لم تهتم سوى فرع النشاط المتعلق بالنقل الطرقي.

زيادة على ذلك، يظل قطاع النقل الطرقي مقيداً بالعديد من العقبات القانونية والتنظيمية والتدبيرية التي تعيق تنفيذ وترسيخ النجاعة الطاقية. بالفعل، يستمر النمو والتزايد السكاني واتساع النسيج الحضري وتطور الأنشطة الاقتصادية في زيادة الطلب على التنقل الحضري ونقل الأشخاص والبضائع.

أيضاً، فإن تزايد معدلات استخدام المركبات ذات المحركات وانتشار أساليب النقل التقليدية أدى إلى ارتفاع الطلب على الطاقة مما تسبب في تعقيد تنفيذ تدابير النجاعة الطاقية.

#### ← عدم كفاية المعايير والبيانات المتعلقة باستهلاك الطاقة

في هذا الصدد، يلاحظ نقص المعايير الخاصة بقطاع النقل التي من شأنها خدمة أهداف تحسين النجاعة الطاقية. ومع ذلك، لم تحدد السلطات العمومية بعد معايير خاصة لتحسين النجاعة الطاقية في هذا القطاع، على سبيل المثال لم يتم تحديد معايير الإطارات والوقود والعتبات أو المستويات القصوى للانبعاثات والملوثات الرئيسية كثنائي أكسيد الكربون والمعادن الثقيلة.

بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ عدم كفاية البيانات المتعلقة باستهلاك الطاقة في قطاعات النقل الطرقي والسككي والجوي والبحري والافتقار إلى نظام معلوماتي للتسيير خاص بجمع ومعالجة ومراقبة/تتبع هذه البيانات فضلاً عن عدم تعريف المؤشرات التقنية لتقييم آثار وتأثيرات تدابير النجاعة الطاقية على مستوى نشاط القطاعات الفرعي.

#### ← عدم وجود رؤية شاملة ومندمجة للتنقل الحضري

إن غياب رؤية مندمجة لتسيير التنقل الحضري يولد ضغطاً قويا على البنية التحتية وشبكات النقل الطرقي واضطراباً وتعطيلاً لحركة السير والمرور مما يؤدي إلى إعاقة التسيير الفعال لشبكة الطرق الحضرية من حيث تحسين القدرة والسيولة والولوج والتقسيم المتوازن لهذه الشبكة ما بين مختلف وسائل ووسائط النقل.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن عدم كفاية الإطار القانوني الذي يحكم تنظيم وتسيير وتخطيط التنقل الحضري يولد نقصاً في مجال تسيير هذا التنقل وتنظيم وضبط وسائل النقل العمومي.

ولمعالجة هذا الوضع، تم اعتماد استراتيجية وطنية للتنقل الحضري سنة 2008 إلا أن هذه الاستراتيجية لازالت تعرف تأخيراً في التنفيذ الميداني من قبل مختلف المتدخلين المعنيين رغم توفرها على لجنة وطنية أحدثت في شهر أكتوبر 2010 لدعمها ومواكبتها. وتتعلق الأسباب التي أدت إلى هذا التأخير، من بين أسباب أخرى، إلى عدم خلق سلطة مكلفة بالتنظيم والتخطيط والتسيير وعدم كفاية ميكانيزمات وآليات تمويل البنيات التحتية والطابع غير الإجباري لبلورة تصاميم التنقل الحضري وتحديد محيطها.

## 2. القطاع الصناعي

### ← التنفيذ الجزئي للمشروعات المعتمدة في إطار برنامج النجاعة الطاقية الخاص بالصناعة

يلاحظ أن المشاريع المحددة ضمن برنامج النجاعة الطاقية الخاص بالصناعة الذي تم إطلاقه في سنة 2011، قد تم إنجازها جزئياً وذلك بسبب أوجه القصور التي همت جوانب مختلفة نذكر من بينها بالأساس:

- التطوير المؤسسي والتنظيمي من خلال خلق مقاولات متخصصة في الخدمات الطاقية فضلاً عن وضع معيار وطني لتسيير الطاقة، والذي يحدد إطار دعم المقاولات الصناعية في مجال تخطيط وتدبير استهلاكها للطاقة؛
- دعم التمويل لمساندة الافتحاصات الطاقية والاستثمارات في مجال النجاعة الطاقية؛
- تعزيز بناء القدرات والاعتمادات المطلوبة من خلال التكوين المكيف حسب الحاجة لفائدة المستثمرين ومستخدمي المقاولات والمخصص للاستشاريين وموظفي الشركات والمراجعين؛
- التواصل والتوعية من خلال البرامج التي تشجع الربط الشبكي ما بين المتخصصين المعتمدين ونشر الممارسات الجيدة وكذلك التحسيس استخدام تكنولوجيات وتقنيات النجاعة الطاقية.

لا يزال مدى رؤية وتأثير هذه الإجراءات محدودين بسبب منهجية المشروع المعتمد على حساب منهجية البرنامج الشامل والمستدام.

### ← عدم مراعاة تنوع سلاسل الإنتاج وتأثير حجم الشركات

لم يتم تكييف التدابير والإجراءات المبرمجة المتعلقة بالمعلومات والخدمات الاستشارية والتنظيم التقني والتشجيعات المالية لتنوع النسيج الصناعي وخصوصية سلاسل الإنتاج القطاعية وكذا حجم المقاولات، حيث لم يتم تصميم التدابير المحتفظ بها مع الحرص على الاستهداف مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمصنعين ومستوى التنافسية الوطني وتحديات المنافسة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، لم تبتذل السلطات العمومية بعد مجهودات لتنفيذ أو تصميم عروض تفريدية ملائمة لسلاسل الإنتاج الصناعية، نظراً لاختلاف وتغير إمكانات الاقتصاد في الطاقة وتكاليف الاستثمار والتقنيات والتكنولوجيات واحتياجات البحث والتطوير والتنمية من سلسلة إنتاج إلى أخرى.

### ← قصور في مجال اختيار التدابير المبتكرة

يلاحظ قصور في مجال اقتراح حلول ترتبط بتدبير الطاقة ومع ذلك، هناك العديد من الحلول المبتكرة للنهوض بالنجاعة الطاقية في المجال الصناعي. ويتعلق الأمر بمجموعة من الخيارات تهتم بالإمكانات التقنية والتكنولوجية جيدة الأداء من حيث توفير استهلاك الطاقة غير أن هذه الإمكانات لم يتم استغلالها بعد.

وعلى سبيل المثال نذكر التوليد المشترك للطاقة أو الطاقة الحرارية الكهربائية وملتقطي الحرارة والطاقة المنبعثة ومحولات التردد والسرعة المتغيرة وأنظمة التحكم الإلكترونية والتلقائية والبطاريات المكثفة وآليات وأجهزة قياس الأداء ومصحات الاستهلاك ومُحسِّنات القوة الطاقية والبطاريات الخاصة بإرساء الاستقرار إلخ.

### ← عدم تكريس الافتحاص الطاقية وأنظمة إدارة الطاقة

على الرغم من أن السياسة الوطنية للطاقة قد نصت على تنفيذ الافتحاصات الطاقية الإلزامية في قطاع الصناعة، إلا أنه لم يتم تعميمها بعد ولم يتم تحديد جدول زمني توقعي لتنفيذها.

وعلى الرغم من التأخير المسجل في نشر التشريع التنفيذي للقانون رقم 47.09 سالف الذكر، فقد شرعت بعض المقاولات الصناعية بالفعل في تنفيذ الافتحاص الطاقية. وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام ونضج المقاولات لتبني النجاعة الطاقية لا يزال في غالب الأحيان بعيد المنال.

يهدف نظام إدارة النجاعة الطاقية (SMEn, Système de management de l'efficacité énergétique) إلى مساعدة المنظمات على تطوير التسيير المنهجي للطاقة وتحسين الأداء الطاقية لديها. ومع ذلك، فقد لوحظ أن السلطات العمومية لم تتخذ بعد التدابير اللازمة لترسيخ وتنفيذ هذا النظام.

يهدف هذا النظام إلى التحسين المستمر بالارتكاز على طريقة PDCA (Plan-Do-Check-Act) أي (خطط - انجز - تحقق - افعّل) ودمج إدارة وتدبير الطاقة في الممارسات اليومية للمؤسسات. كما يحدد المتطلبات والشروط التي من الملزم تطبيقها لاستخدام الطاقة واستهلاكها، بما في ذلك القياس وتحديد العناصر المستهدفة وخطط العمل ومؤشرات الأداء الطاقية والتتبع والإبلاغ والتصميم واختيار التجهيزات والمعدات والأنظمة ومسلسل العمليات والعنصر البشري الذي يساهم في تحسين الأداء الطاقية.

### ◀ عدم إرساء نظام للمحاسبة ولوحة للقيادة لقياس وتتبع الأداء الطاقوي

على مستوى المؤسسات الصناعية، يظل إنشاء نظام للمحاسبة مخصص للطاقة نقطة أساسية في أي مسلسل يستهدف عملية ضبط الطاقة حيث تمكن هذه الخطوة من ضمان رصد وتتبع النتائج المحصل عليها على أساس مؤشرات الأداء الطاقوي المتوخاة والانتقال إلى مرحلة تنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من حيث الاختيار التقني والتكنولوجي المسطري أو السلوكي.

ويتعلق هذا المنهج بمستويين: مستوى عملياتي وتشغيلي يعتمد بشكل أساسي على تحسين المؤشرات ذات الطابع المادي والمالي ومستوى صنع واتخاذ القرارات لمطابقة نتائج خطة العمل مع الأهداف الاستراتيجية الأولية وذلك استناداً إلى مؤشرات ذات طابع اقتصادي.

### ◀ قصور في مجال المراقبة والقياس

باعتباره جزءاً من مجال مراقبة العمليات والمساطر والتدقيق، يشكل الرصد والقياس شفاً أساسياً من أي نظام لإدارة وتبدير الطاقة، حيث يظل القياس عنصراً مهماً للحصول والتوفر على معلومات دقيقة وموثوقة حول المكونات المؤثرة بشكل مباشر على النجاعة الطاقوية وذلك من أجل إنشاء محاسبة خاصة بالتكاليف تركز على الاستهلاك الحقيقي للطاقة وليس على القيم التقديرية.

يجب أن نذكر أيضاً أن مكاسب النجاعة الطاقوية الأكثر أهمية يتم تحقيقها من خلال اعتماد نهج نظمي يأخذ بعين الاعتبار المستويات التنظيمية المختلفة (التسيير والمراقبة) والعملياتية والتشغيلية (سلسلة الإنتاج) وذلك مع مراعاة جميع التفاعلات ما بين إجراءات توفير الطاقة المحققة بشكل فردي.

## 3. قطاع البناء

### ◀ أوجه القصور المرتبطة بالمراقبة والرصد وسن العقوبات

على الرغم من أن قانون العزل الحراري للبناء قد نص على احترام مقتضيات جديدة، إلا أن تنفيذها بشكل فعلي لم يسبقه تحديد طرق وأساليب ممارسة المراقبة التقنية وعقوبات عدم احترام القواعد التنظيمية الجاري بها العمل.

وتشمل المواكبة والمصاحبة المقدم من طرف الدولة والتي تتدرج في إطار عقد أداء النظام الإيكولوجي لصناعات مواد البناء المنشئ سنة 2016 العديد من التدابير، من بينها على وجه الخصوص، تعزيز المعايير والمراقبة المنتظمة أثناء تنفيذ الطلبات العمومية. ومع ذلك، لم يتم أخذ بُعد النجاعة الطاقوية بالاعتبار في هذا العقد.

### ◀ عدم تعريف الأداءات الطاقوية للمكون "أصول" (Actifs)

تمثل أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والإضاءة والمياه الساخنة الصحية أكثر من ثلثي استهلاك الطاقة في المباني. ومع ذلك، فإن قانون العزل الحراري لم يحدد الأداءات الطاقوية الدنيا الذي تدمج وتجمع بين كل من المبنى والمعدات. أيضاً، لم يحدد هذا النظام متطلبات وشروط تركيب وإنشاء وإنتاج الطاقة المتأتمية من مصادر متجددة التي يمكن دمجها في هيكل المبنى أو تثبيتها عن قرب من أجل استخدام جماعي ومشارك.

بالإضافة إلى ذلك، إذا كان النظام الحراري قد ركز على مكون "الخصوم" وبالخصوص غلاف المبنى (العزل الحراري للجدران والتوجيه ومواد البناء) فإنه لم يتطرق ولم يعالج المكون "الأصول" المتعلق بالأداءات الطاقوية للمعدات والتجهيزات والمنشآت الطاقوية (الإضاءة وتكييف الهواء والتدفئة وتكييف الهواء والأجهزة الكهربائية المنزلية).

### ◀ تركيز النظام الحراري للبناء على المباني الجديدة

على الرغم من أهمية حظيرة المباني القائمة فإن النظام الحراري لا ينطبق إلا على المباني الجديدة. فإذا كان هذا الاستثناء يفرض بالتأكيد إكراهات إضافية على مستوى التكلفة وتعزيز القدرات والمهارات المهنية في قطاع البناء، فإن هذا سيؤدي إلى تكريس تقسيم ازدواجي في قطاع البناء.

ففي بلدان أخرى، ينطبق النظام الحراري على المباني السكنية والخدمات القائمة أثناء إنجاز أشغال التجديد والترميم وإعادة التأهيل حيث يتم التمييز بين التدابير التنظيمية حسب أهمية الأشغال المحققة باستثناء التدخلات الثقيلة.

### ◀ عدم كفاية التشجيعات لتمويل التكاليف الإضافية للاستثمار

لتطبيق المقتضيات الجديدة للنظام الحراري للمباني، تم تحديد وتقدير تكاليف الاستثمار الإضافية وتقييمها من طرف الوكالة المغربية للنجاعة الطاقوية من خلال المشاريع التجريبية الرائدة التي تم تنفيذها أثناء تحضير وإعداد التنظيم الحراري. فحسب تقديرات هذه المؤسسة، فإن تنفيذ هذا التنظيم سيؤدي إلى تخفيض احتياجات التدفئة والتكييف في القطاع السكني من 39% إلى 64% وفي القطاع الخدماتي من 32% إلى 73% مقارنة بالاحتياجات الحالية حيث سيبلغ متوسط تكلفة الاستثمار الإضافية حوالي 112 درهم للمتر مربع، أي ما يمثل في المتوسط 3.2% من متوسط تكلفة البناء.

على الرغم من التقييم للتكاليف الإضافية والمكاسب المحصل عليها من الطاقة والمنجزة من قبل الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، يلاحظ غياب تدابير تشجيعية للتمويل لتنفيذ وترسيخ النجاعة الطاقية في قطاع البناء، مما قد يرغم المنعشين العقاريين إلى نقل هذه التكاليف الإضافية إلى المستهلك النهائي.

### ← قصور في تكريس علامة "الأداء الطاقى"

يشكل مفهوم البناء المرجعي ممارسة مكرسة في العديد من المدونات الطاقية في البلدان المتقدمة في هذا المجال، حيث يتم تحديد مؤشرات الأداء مقارنة بمبنى استدلالي يتم إنشاؤه على أساس المعايير التقنية للنجاعة الطاقية.

لا يزال هناك نقص في إنشاء علامة مغربية تهتم الأداء الطاقى للمباني السكنية، حيث يجب أن تكون هذه العلامة رافعة لتعزيز تنمية سياسة النجاعة الطاقية في قطاع الإسكان.

على ضوء نتائج واستنتاجات تقييم تنفيذ تدابير وإجراءات النجاعة الطاقية، يقدم المجلس الأعلى للحسابات توصيات ويقترح مسارات للتحسين التالية:

## 1. على المستوى الاستراتيجي

- وضع استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية تحدد الرؤية والأهداف المتوخاة والتوجهات الاستراتيجية وخطط العمل التي سيتم تنفيذها على المدى القصير والمتوسط حسب القطاع الإنتاجي والآثار المتوقعة؛
- تنزيل الاختيارات الاستراتيجية عبر محافظة من المشاريع والبرامج الاستثمارية مفصلة لكل قطاع إنتاجي، مع ضمان الاتساق في اختيار التدابير المقررة وإبلاء الأولوية للإجراءات ذات التأثير الملحوظ؛
- ترتيب وتنزيل خطط التدخل القطاعية وذلك بالتحديد لكل إجراء وصفاً تقنياً موثقاً بما فيه الكفاية والآثار المتوخاة والأطراف المستهدفة والوسائل والميكانيزمات المناسبة لتمويله وتحديد الجدول الزمني المتوقع للتنفيذ مع التمييز ما بين التدابير القصيرة ومتوسطة الأمد وتلك التي هي طويلة الأمد؛
- تنزيل استراتيجية النجاعة الطاقية على المستوى الترايبي من خلال إنشاء هياكل جهوية و/أو محلية يعهد إليها تنفيذ برامج تتلاءم مع الظروف الخصوصية لكل جماعة ترابية؛
- سن سياسة استباقية للتحسيس والتوعية والاتصال مع أصحاب المصلحة لتشجيعهم وتوحيدهم حول الأهداف الاستراتيجية المحددة والتخلي عن الحملات الهجينة والتقليدية.

## 2. فيما يتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي

- تفعيل نشر المراسيم التطبيقية المنصوص عليها في القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، فيما يخص الافتتاح الطاقى الإلزامي، والمراقبة التقنية والأداء الطاقى ودراسة تأثير الطاقة ومقاولات الخدمات الطاقية؛
- الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية مدعوة إلى لعب دورها بالكامل كقيادي ومنتشط ومسهل لتنفيذ البرامج في إطار التنسيق والتشاور مع جميع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين؛
- القيام بإحصاء وتحديد وتقييم محافظة المشاريع والبرامج التي التزمت بها مختلف الهيئات قبل احتسابها من أجل إدراجها ضمن المشروع الجديدة لاستراتيجية النجاعة الطاقية؛
- إنشاء هيئة تعهد إليها مهمة التنسيق على المستوى الترايبي وكذلك تنفيذ الإجراءات والتدابير المقررة على المستوى اللامركزي.

## 3. فيما يتعلق بالتمويل

- إنشاء صندوق مخصص للنجاعة الطاقية لإبرازه كرافعة لضمان التعبئة المستدامة للموارد وإرسال إشارة واضحة وقوية إلى الفاعلين المعنيين؛

- تحسين استخدام موارد التمويل الحالية المتأتية من القطاع العام واغتنام الفرص المتاحة من قبل بعض آليات التمويل التعاقدية والمؤسسية (الشراكة ما بين القطاع العام والخاص وعقود الأداء الطاقى والتشجيعات المالية وغيرها)؛
- اغتنام فرص التمويل التي يوفرها التعاون الدولي مع الحرص على رسملة المشاريع الناجحة والرائدة من أجل الاستفادة من نقل التكنولوجيا والمعرفة العملية والمهارة الفنية.

#### 4. من حيث القيادة والتتبع والتقييم

- إنشاء نظام للتتبع والتقييم يمكن من تقديم وتبليغ تقارير دورية عن الحصيلة والأرصدة الطاقية ومؤشرات توفير الطاقة المحققة حسب كل قطاع إنتاجي وحسب كل فئة من المستهلكين وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتوخاة؛
- اختيار تنزيل ميزانية البرنامج القائم على النتائج وتعيين مسؤول مكلف بمراقبة تنفيذ الإجراءات المقررة وتقييم مؤشرات الأداء المحققة؛
- اعتماد إطار معياري لقياس واحتساب توفير الطاقة المحققة وتقييم تأثير التدابير المتخذة لتوفير الطاقة المتوقعة.

#### 5. على المستوى القطاعي

##### أ. قطاع السكنى

- اعتماد تنظيم للمباني والمنشآت الحالية للتمكن من تجديدها وإعادة تأهيلها؛
- تحديد المعايير التقنية للأداء الطاقى لمواد البناء ودمج مواصفاتها التقنية في دفاتر التحملات؛
- إنشاء نظام وضع العلامات للمباني عالية الأداء الطاقى لمواكبة وتشجيع وتثمين تنفيذ التنظيم الحرارية الجديدة؛
- تعزيز التواصل والتحسيس مع المهنيين في قطاع البناء وعمامة الجمهور بشأن نطاق ومدى تأثير تقنيات النجاعة الطاقية على تصميم وبناء وتجهيز المباني.

##### ب. قطاع النقل

- اعتماد معايير استهلاك/انبعاث للمركبات ذات المحرك التي يتم تداولها عن طريق تحديد العتبات الدنيا التي ستمكن من التخلص التدريجي من السيارات الأكثر استهلاكاً للطاقة من السوق الوطنية؛
- تسريع وتيرة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنظيم التنقل الحضري، من خلال الالتزام أكثر بعملية إصلاح وتجديد نشاط وحيوية قطاع التنقل الحضري؛
- إعادة هيكلة وتنظيم وسائل النقل الحضرية وضمان التوزيع المتوازن للتكنولوجيات بين وسائل النقل المختلفة؛
- العمل من أجل الحرص على الارتباط بين مشاريع النقل الناتجة عن خطط التنمية الحضرية على المستوى الجهوي ووثائق التعمير والتهيئة الحضرية خاصة الجوانب المتعلقة بالتنقل الحضري؛
- تنسيق السياسات القطاعية مع مختلف الفاعلين والحرص على التناسق ما بين مختلف أساليب تنقل الأشخاص والبضائع؛
- الانخراط في تفكير عميق لمعالجة الإكراهات الخاصة بقطاع النقل على المستوى الترابي كالحد من مشاكل النقل المدرسي وإيجاد حلول لها ونقل الموظفين والمستخدمين الذي تقوم به الشركات والإدارات والنقل غير المنظم، إلخ.

### ج. قطاع الصناعة

- إعطاء الأولوية لأدوات التدخل المرنة القائمة على الانخراط أثناء تنفيذ تدابير النجاعة الطاقية مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى تنافسية للمقاولات الوطنية؛
- وضع تدابير التدخل الفردانية لمختلف سلاسل الإنتاج الصناعية مع مراعاة حجم ووزن الاستثمارات المقررة والتقنيات والتكنولوجيات المعتمدة وحاجيات البحث والابتكار؛
- إرساء أنظمة للمواكبة والمصاحبة فعالة ومتنوعة بما فيه الكفاية تركز على التواصل والتكوين والتوعية لتعبئة المقاولات المعنية؛
- تشجيع اعتماد وتنفيذ أنظمة إدارة وتدبير الطاقة لتحسين التسيير والأداء الطاقى للمقاولات الصناعية وتعزيز تنافسياتها؛
- العمل على ترسيخ وتكريس الافتتاح الطاقى الإلزامى وإرساء عقود الأداء الطاقى من أجل تعبئة الإمكانيات واستثمار فرص ومجالات توفير الطاقة.

### 6. استهلاك واستخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية والإنارة

- وضع برنامج محدد ومميز يهدف إلى تخفيض استهلاك الطاقة للأجهزة الكهربائية المنزلية وتكييف الهواء والإنارة عن طريق السحب التدريجي للمنتجات الأكثر استهلاكاً للطاقة من السوق وتشجيع تغيير المنتجات العتيقة والمتقدمة تكنولوجياً؛
- تشجيع المستهلكين على اعتماد تدابير معينة للنجاعة الطاقية من خلال عمليات للتواصل تهم التكاليف/الفوائد التي سيتم تحقيقها؛
- التنصيص على إلزامية تركيب سخانات المياه التي تستخدم الطاقة الشمسية بالنسبة للمباني الجديدة وتوفير التشجيعات اللازمة للتعميم التدريجي لهذه التجهيزات على جميع المباني والمساكن القائمة.

## II. جواب وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

### (نص مقتضب)

(...)

وبخصوص أن قطاع الكهرباء يواجه صعوبة المحافظة على توازن العرض والطلب الذي يسجل سنويا نموا مستمرا يقدر بأزيد من 4%. تجدر الإشارة إلى أن هذه الوضعية تحسنت بشكل كبير بفضل التقدم الحاصل في إنجاز مشاريع قدرات الإنتاج بما فيها المتجددة وكذا التحكم في الطلب بفضل إجراءات النجاعة الطاقية وبالتالي فالمنظومة الكهربائية توفر حاليا هامشا احتياطيا مريحا يناهز 24%.

لقد تمت ترجمة الإرادة الوطنية لتعزيز النجاعة الطاقية كذلك عبر القيام بحملة وطنية للتحسيس بالنجاعة الطاقية وكذا تفعيل مجموعة من البرامج والإجراءات في إطار المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية الممتد من 2009 إلى 2013، والتي مكنت من تحقيق اقتصاد ملموس من الطاقة.

(...)

وتثمينا للنتائج الإيجابية للمخطط الوطني ذات التدابير الأولية، قامت وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ببلورة مشروع استراتيجي وطني للنجاعة الطاقية في أفق 2030، تم تقديمها خلال المجلس الحكومي يوم 22 يونيو 2017، والذي يعد ثمرة حوار وطني موسع نظم سنة 2013 بإشراك جميع الأطراف المعنية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، بما في ذلك القطاع العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولقد تم بهذه المناسبة تحيين الأهداف الوطنية في مجال النجاعة الطاقية حيث أن البرامج المدرجة في مشروع هذه الاستراتيجية ستمكن من تحقيق اقتصاد نسبة 5% من الاستهلاك الطاقى الوطني سنة 2020 و20% في أفق 2030.

تولي الوزارة أهمية بالغة لتجميع المعلومة المتعلقة بقطاع الطاقة عموما والنجاعة الطاقية بالخصوص، حيث باشرت العمل لوضع نظام معلوماتي لتقييم وإدارة الانتقال الطاقى بصفة عامة بما فيه النجاعة الطاقية، والذي يتكون من عدة عناصر، بما في ذلك المرصد المغربي للطاقة، الذي أعطيت انطلاقته يوم 15 أكتوبر 2018، بهدف تيسير الحصول على المعلومات الإحصائية والمؤشرات الطاقية، علاوة على نشر أفضل ممارسات النجاعة الطاقية.

### أولا. تقييم طرق تنفيذ الاستراتيجية

#### ◀ إجراءات القياس والمحاسبة وتتبع الأداء

تتولى الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية مهمة تحديد وتقييم مكن الاقتصاد في الطاقة على المستوى الوطني، من أجل تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، وكذا تعزيز التنسيق وتتبع برامج ومؤشرات النجاعة الطاقية المبرمجة في هذه الاستراتيجية.

(...)

على المستوى الاستراتيجي، فإن قطاع الطاقة يحظى باهتمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بترأسه لجلسات عمل بصفة دورية لتقييم مدى تقدم تفعيل البرامج المندرجة في الاستراتيجية الوطنية.

وتعمل الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، في إطار دراسة تشرف عليها لجنة تضم ممثلي وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وممثلي وزارة الاقتصاد والمالية، على وضع نظام معلوماتي، من بين أهدافه وضع آليات لضمان قيادة مركزية لبرامج ومشاريع النجاعة الطاقية. وتندرج المراقبة وجمع البيانات والإبلاغ فيما يخص تدابير الاستراتيجية لدى مختلف الفاعلين المعنيين والاقتصاد في الطاقة من بين المهام الموكولة للوكالة.

(...)

وقد باشرت الوزارة العمل لتطوير منظومة معلوماتية لتمكينها من تحسين جودة الإحصائيات والمؤشرات الطاقية بما فيها المتعلقة بالنجاعة الطاقية، ومن بين عناصر هذه المنظومة "المرصد المغربي للطاقة"، الذي تم إطلاقه في أكتوبر 2018 لتيسير عملية الولوج للبيانات والمعلومات والإحصائيات والمؤشرات الطاقية الضرورية.

تواصل الوزارة، وفق الميزانية المتاحة، القيام بدراسات تغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني من أجل تحيين قاعدة البيانات فيما يخص استهلاك الطاقة ولتقييم واقعي للمكان المتوفرة لاقتصاد الطاقة.

كما أن النظام المعلوماتي الذي يوجد في طور التطوير من طرف الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية سيمكن من تقييم الاقتصاد المحقق بفضل تفعيل مشاريع النجاعة الطاقية.

## ← تنفيذ القوانين المرتبطة بالمجال التقني والفني

(...)

خلال سنتي 2018 و2019، تم تسجيل تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالمراسيم التطبيقية للقانون 47.09، وعلى وجه الخصوص:

- مصادقة المجلس الحكومي على مشروع المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقوي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقوي، ونشره في الجريدة الرسمية رقم 6774 في 02 ماي 2019؛
- إعداد الصيغة النهائية لمشروع المرسوم رقم 2.18.165 المتعلق بتحديد دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقوية وإرساله إلى الأمانة العامة للحكومة لإدراجه في مسطرة المصادقة؛
- إعداد الصيغة النهائية لمشروع مرسوم متعلق بالأداء الطاقوي الأدنى وبالعنونة الطاقوية للأجهزة والتجهيزات المستعملة بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي أو بالمنتجات البترولية السائلة أو الغازية أو بالفحم أو بالطاقات المتجددة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني وإرساله إلى السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة من أجل التوقيع عليه بالعطف؛

بالإضافة إلى ذلك، هناك نصوص أخرى في طور الإعداد، لاستكمال الإطار التنظيمي للنجاعة الطاقوية.

## ← آليات التمويل والإجراءات التحفيزية

(...)

ويلاحظ اليوم الاهتمام المتزايد لهيئات التمويل الدولية والوطنية بمجال النجاعة الطاقوية، ونذكر على سبيل المثال مبادرة مورسيف (Morssef) التي قررت الشروع في البرنامج الثاني لتمويل مشاريع النجاعة الطاقوية ببلادنا والبنك الألماني للتنمية (kfw) التي وافقت سنة 2018 على منح قرض تفضيلي يناهز 80 مليون أورو، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(...)

تحرس الوزارة على إشراك القطاع الخاص عبر الهيئات التي تمثله في كل مراحل بلورة البرامج والمشاريع وكذا الإصلاحات المتعلقة بقطاع الطاقة عامة والنجاعة الطاقوية بالخصوص، فناعة منها بدوره في نجاح تنفيذ السياسة الطاقوية الوطنية.

(...)

## ثانياً. التقييم القطاعي

### 1. قطاع النقل

#### ← تركيز الإجراءات على النقل البري

(...)

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قررت تطوير وسائل النقل المستعملة للكهرباء وذلك في إطار مشروع مثالية الإدارة العمومية في مجال النجاعة الطاقوية، حيث توجد في طور الإنجاز، دراسة لبلورة خارطة طريق لوضع سياسة وطنية مندمجة للتنقل المستدام.

#### ← المعايير والبيانات المتعلقة باستهلاك الطاقة

تجدر الإشارة إلى أن مشروع استراتيجية النجاعة الطاقوية ينص على العديد من التدابير المتعلقة بوضع معايير متعلقة بالنجاعة الطاقوية في قطاع النقل، بما في ذلك:

- وضع معايير إجبارية من أجل الأداء الطاقوي بالنسبة للدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات، وضع تصنيف طاقوي؛
- وضع علامات طاقوية إلزامية للإطارات بناءً على أدائها الطاقوي؛
- تصنيف طاقوي ووضع علامات طاقوية إلزامية على جميع المركبات الخاصة التي يتم تسويقها على أساس استهلاكها للطاقة.

وينص أيضاً على تدابير لتشجيع القيادة البيئية من خلال الالتزام بتدريب القيادة البيئية لجميع فئات السائقين، أثناء التدريب الأولي على رخصة القيادة ولمهنيي النقل.

تعمل الوزارة بالتنسيق مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية على وضع نظام معلوماتي سيمكن من توفير بيانات دقيقة عن استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات ذات أنشطة مستهلكة للطاقة، بما في ذلك قطاع النقل.

## 2. القطاع الصناعي

### ← تنفيذ المشروعات المعتمدة في إطار برنامج النجاعة الطاقية الخاص بالصناعة

(...)

فيما يتعلق بالإطار المؤسسي والتنظيمي، فقد عرف إصلاحا مهما يتجلى في تركيز مهام الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية في تنزيل السياسة الحكومية في مجال النجاعة الطاقية وكذا في تحويل شركة الاستثمارات الطاقية إلى شركة الخدمات الطاقية العمومية. كما عرفت النصوص التنظيمية تقدما ملحوظا من حيث التقدم في مسطرة المصادقة.

وفيما يتعلق بالتواصل وتطوير الربط الشبكي بين الفاعلين ورصد أحسن الممارسات في مجال النجاعة الطاقية والترويج لها، فقد كثفت الوزارة بالتنسيق مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، نشاطها المتعلق بالتحسيس وخاصة عبر تنظيم مجموعة من الورشات والندوات والزيارات الميدانية في مجال الصناعة وذلك خلال سنتي 2018 و2019.

وعلاوة على ذلك، ففي إطار الدينامية الجديدة التي أطلقتها وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة في مجال النجاعة الطاقية، تم إحداث لجنة تقنية وطنية حول النجاعة الطاقية في القطاع الصناعي، تترأسها الوزارة وتضم الوزارة المكلفة بالصناعة والقطاعات الوزارية الأخرى والمؤسسات العمومية المعنية وممثلي المهنيين، لا سيما فيدرالية الطاقة والجمعية المغربية لصناعات الطاقة الشمسية والريحية. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول يوم الجمعة 17 مايو 2019.

إن المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقى الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقى، يلزم فقط اليوم الشركات الصناعية التي يفوق استهلاكها للطاقة 1500 طن مقابل بترول بإنجاز افتحاص طاقى. وتحدد نتائج الافتحاص الطاقى الحلول والإجراءات الواجب اتخاذها لعقنة الاستهلاك الطاقى حسب المناهج المعتمدة والأنشطة الممارسة.

وبالنسبة للشركات التي لا يتجاوز استهلاكها للطاقة هذا المستوى، فإن الوزارة، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية بصدد التفكير في آليات دعمها لتشجيعها على إجراء عمليات الافتحاص الطاقى وتفعيل توصياتها.

كما أن من بين مهام اللجنة التقنية الوطنية حول النجاعة الطاقية في القطاع الصناعي، اقتراح خطة عمل ملموسة تشمل تدابير وإجراءات عملية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وإمكانات كل فرع من النسيج الصناعي الوطنى، وتمكن من رفع التحديات المحتملة واستغلال الفرص التي يتيحها تطوير النجاعة الطاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد تم تشكيل مجموعات عمل موضوعاتية من أجل اقتراح حلول مناسبة للعوائق المحتملة التي تحول دون تطوير النجاعة الطاقية في القطاع الصناعي، لا سيما تحديد جميع صناديق التمويل الوطنية والدولية الموجودة حاليا لتعزيز النجاعة الطاقية في قطاع الصناعة واستكشاف فرص التمويل الدولية الجديدة والإسراع في استكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالنجاعة الطاقية واقتراح الآليات المناسبة لتعزيز المراقبة وتطوير المواصفات القياسية لضمان نوعية الأجهزة والمعدات الموجودة في السوق الوطنية.

### ← اختيار التدابير المبتكرة

(...)

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية طورت دليل تقني للحلول الأكثر استعمالا وابتكارا لتطوير النجاعة الطاقية في قطاع الصناعة والتي عملت على نشرها لدى الفاعلين المعنيين. كما أن معهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة لعب دورا مهما في هذا المجال من خلال تمويل مشاريع وإنجاز شبكة من المراكز والبنيات التحتية للبحث والتطوير.

### ← تكريس الافتحاص الطاقى وأنظمة إدارة الطاقة

لقد تم نشر المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقى الإلزامى وهيئات الافتحاص الطاقى في الجريدة الرسمية رقم 6774 ليوم 02 ماي 2019 حيث يلزم الشركات الصناعية التي يفوق استهلاكها للطاقة 1500 طن مقابل بترول بإنجاز افتحاص طاقى كل خمس سنوات.

ومن أجل تطبيق هذا المرسوم، تم تشكيل لجنة من ممثلي الوزارة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية من أجل تحديد التدابير اللازم اتخاذها لتفعيل مقتضيات المرسوم المذكور كل حسب اختصاصاته. ولقد تم عقد الاجتماع الأول لهذه اللجنة في 14 ماي 2019 وتم تحديد مخطط عمل للتفعيل الأمثل لمقتضيات المرسوم المذكور.

تميزت سنتي 2018 و2019 بتنظيم سلسلة من الاجتماعات واللقاءات وورشات عمل حول النجاعة الطاقية عرفت حضورا مكثفا ومشاركة نشطة للقطاعات الوزارية والفاعلين من القطاع العام والخاص والمنظمات الوطنية والدولية المهمة والمجتمع المدني، الذين أبانوا تفاعلهم الإيجابي وأكدوا اهتمامهم للمبادرات وبرامج اقتصاد الطاقة، والذي تمت ترجمته بالفعل إلى مبادرات تطوعية لتعزيز النجاعة الطاقية.

يأخذ المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقى الإلزامى وهيئات الافتحاص الطاقى بعين الاعتبار أنظمة تدبير الطاقة حيث يعفى المستهلكين الذين يمارسون الأنشطة المشمولة بنظام تدبير للطاقة مشهود بمطابقتها للمواصفات القياسية المغربية من إلزامية الافتحاص الطاقى طيلة مدة صلاحية الشهادة بالمطابقة. وقد تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة المقاولات الصناعية من أجل التحسيس بأهمية أنظمة تدبير الطاقة والتكوين الأولي فيما يخص هذه الأنظمة. كما تخطط لوضع تدابير لمواكبة المقاولات الصناعية في اعتماد هذه الأنظمة في مجالات أنشطتها.

### ← إرساء نظام للمحاسبة ولوحة للقيادة لقياس وتتبع الأداء الطاقى (...)

#### ← مجال المراقبة والتقييم

فيما يخص الجزء المعياري، فإنه هناك العديد من المواصفات القياسية المغربية المتعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. ونظراً للتطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، تعمل الوزارة، بالتنسيق مع الفاعلين المعنيين، على تحديث واستكمال الإطار المعياري، وقد تمت برمجة اجتماع يوم 18 يونيو 2019 لهذا الغرض.

### 3. قطاع البناء

#### ← الرقابة والرصد وسن العقوبات

تجدر الإشارة إلى أنه تم إصدار دورية من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بتاريخ 03 أبريل 2019 إلى مديري الوكالات الحضرية، وذلك لحثهم على تطبيق مقتضيات ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقى للمباني.

وتعمل وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة على تنظيم الاجتماع السنوي للجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني، المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.13.874 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقى للمباني وبإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني.

#### ← عدم تعريف الأداءات الطاقية للمكون "أصول" (Actifs)

عملت وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة على إعداد الصيغة النهائية لمشروع المرسوم المتعلق بالأداء الطاقى الأدنى وبالعنونة الطاقية للأجهزة والتجهيزات الطاقية والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني وإرساله إلى السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة من أجل التوقيع عليه بالعطف.

ويحدد مشروع هذا المرسوم كذلك الالتزامات العامة التي يجب أن يحترمها الأطراف المعنيون بتسويق الأجهزة والتجهيزات الطاقية (المنتجون والمستوردون والموزعون) من حيث الأداء الطاقى الأدنى والعنونة الطاقية.

#### ← تركيز النظام الحراري للبناء على المباني الجديدة (...)

وللإشارة فقد تم إدراج تمويل النجاعة الطاقية في البنائيات القائمة في الدراسة الجارية حول تمويل النجاعة الطاقية في مجال البنائيات.

تجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع في إنجاز دراسة حول آليات تمويل مشاريع النجاعة الطاقية في مجال البنائيات.

### توصيات واقتراحات المجلس الأعلى للحسابات

#### 1. على المستوى الاستراتيجي

جل التوصيات والاقتراحات في هذه الفقرة مأخوذة بعين الاعتبار في مشروع استراتيجية النجاعة الطاقية.

إن مجموعة من الملاحظات يتم حالياً أخذها بعين الاعتبار وخاصة في إطار اللجن التقنية الوطنية للنجاعة الطاقية. فيما يتعلق بتنزيل الإستراتيجية على المستوى الترابي، فتجدر الإشارة إلى أن الجهات انخرطت أيضاً في السياسة الطاقية الوطنية وخاصة تعزيز النجاعة الطاقية حيث أدرجتها كمكون رئيسي في برامج التنمية الجهوية.

وفي مجال التحسيس فإن الوزارة تواصل عملها بالتنسيق مع الفاعلين المعنيين إرساء توعية دائمة حول النجاعة الطاقية على المستوى الوطني والمحلي، وخاصة بتنظيم اجتماعات ولقاءات وورشات عمل حول النجاعة الطاقية في مختلف القطاعات، وكذا تتبع وتفعيل اللجان الوطنية التقنية القطاعية المحدثة.

## 2. فيما يتعلق بالإطار القانوني والمؤسساتي

ستواصل الوزارة تكثيف جهودها لإصدار النصوص التطبيقية للقانون 47.09 وخاصة:

- مشروع المرسوم رقم 2.18.165 المتعلق بتحديد دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية؛
- مشروع مرسوم متعلق بالأداء الطاقوي الأدنى وبالغرفة الطاقية للأجهزة والتجهيزات المستعملة بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي أو بالمنتجات البترولية السائلة أو الغازية أو بالفحم أو بالطاقات المتجددة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني؛
- مشاريع المراسيم المتعلقة بالمراقبة التقنية للأداء الطاقوي وبدراسة التأثير الطاقوي وبتحديد قائمة السلطات المحلية الملزمة بترشيد استهلاك الطاقة في خدماتها؛
- استكمال مشروع إعادة تموقع شركة الاستثمارات الطاقية وتحويلها إلى شركة الخدمات الطاقية العمومية.

## 3. فيما يتعلق بالتمويل

يشكل إعادة تموقع شركة الاستثمارات الطاقية على شكل شركة خدمات طاقية ممتازة (Super ESCO) فرصة لتعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص وللحصول على التمويل لمشاريع النجاعة الطاقية في القطاع العمومي. كما سيتمكن نشر وتطبيق المرسوم رقم 2.18.165 المتعلق بتحديد دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية من اغتنام الفرص المتاحة من قبل اعتماد عقود الأداء الطاقوي في إنجاز مشاريع النجاعة الطاقية وتمويلها. كما أن الوزارة ستعمل على استغلال كل الفرص التي يتيحها التعاون الدولي في مجال التمويل والدعم التقني وخاصة مع هيئات التمويل التابعة للدولة الشريكة للمغرب في المجال الطاقوي.

## 4. من حيث القيادة والتتبع والتقييم

ستعمل الوزارة على تسريع استكمال الإجراءات المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية التي توجد في طور التطوير وربطها بالمرصد المغربي للطاقة بهدف تحسين جودة الإحصائيات والمؤشرات الطاقية وتيسير الحصول على المعلومات الإحصائية والمؤشرات الطاقية والرصد والتقييم لاتخاذ القرار، علاوة على نشر أفضل ممارسات النجاعة الطاقية. كما أن النظام المعلوماتي الذي يوجد في طور التطوير من طرف الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية سيتمكن من معالجة المعطيات المتعلقة بمشاريع النجاعة الطاقية وخاصة نسب الاقتصاد في الطاقة ويمكنها من تتبع وقيادة مختلف مشاريع النجاعة الطاقية على الصعيد الوطني.

## 5. على المستوى القطاعي

### أ. قطاع السكني

تكريسا لتطبيق ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقوي للمباني وبإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني، تعمل الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، بتعاون مع المدرسة العليا للتكنولوجيا لسلا، على القيام بدراسة لتحديد المعايير التقنية للأداء الطاقوي لمواد البناء بهدف دمجها في تطبيق بنائيات وفي دفاتر التحملات. كما أن الإجراءات جارية لعقد الاجتماع السنوي للجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني في الأسابيع القادمة لتحيينه وملأمة مقتضياته مع التطورات التي عرفها القطاع.

### ب. قطاع النقل

تعمل الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، في إطار مشروع قيد الإنجاز، على الإعداد لمعايير تقنية من أجل وضع تصنيف وعلامات للانبعثات الغازية بالنسبة للمركبات ذات المحرك.

(...)

### ج. قطاع الصناعة

ستتم مواصلة تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة المقاولات الصناعية من أجل التحسيس بأهمية أنظمة تدبير الطاقة والتكوين الأولي فيما يخص هذه الأنظمة. ستعمل الوزارة كذلك على اتخاذ كل الترتيبات اللازمة للتفعيل

الأمثل لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقى الإلزامى وهىئات الافتحاص الطاقى، خصوصا فيما يخص إنجاز الافتحاصات الطاقية وتتبع تنفيذ نتائجها ومنح الاعتمادات لهيئات الافتحاص الطاقى.

### 6. استهلاك واستخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية والإنارة

تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع مرسوم متعلق بالأداء الطاقى الأدنى وبالعمونة الطاقية للأجهزة والتجهيزات المستعملة بالطاقة وإرساله إلى السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة من أجل التوقيع بالعطف. ويحدد هذا المشروع التزامات المنتجون والموردون والموزعون من حيث الأداء الطاقى الأدنى والعمونة الطاقية.

## III. جواب المدير العام للوكالة المغربية للنجاعة الطاقية

### (نص مقتضب)

#### 1. تقييم طرق تنفيذ استراتيجية النجاعة الطاقية

← غياب إجراءات القياس والمحاسبة وتتبع الأداء

(...)

وفي إطار خطة العمل لسنة 2018، شرعت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية في إنجاز دراسة طاقية على مستوى ثلاث جهات بالمملكة تهم وضع مصفوفة طاقية من أجل تشكيل خريطة لتحديد الاستهلاك الطاقى وإمكانات النجاعة الطاقية على مستوى هذه الجهات. وتمثل هذه المصفوفة أداة تشخيصية تسمح بتتبع وتقييم التدابير المتخذة والتأثيرات الناتجة عن تطبيقها.

#### ← تأخير في تنفيذ القوانين المرتبطة بالمجال التقنى

منذ اعتماد القانون رقم 09.47 الخاص بالنجاعة الطاقية، تعمل الحكومة المغربية على وضع المراسيم التطبيقية المتعلقة بدراسات التأثير الطاقى، بالافتحاص الطاقى الإلزامى وبالرقابة التقنية. وتجدر الإشارة أنه قد تم نشر المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقى الإلزامى وهىئات الافتحاص الطاقى في الجريدة الرسمية رقم 6774 بتاريخ 26 شعبان 1440 الموافق لـ 2 ماي 2019.

ويحدد هذا المرسوم المستهلكين الخاضعين للافتحاص الطاقى الإلزامى الذين يفوق استهلاكهم النهائى الإجمالى من الطاقة 1.500 طن مقابل بترول في السنة بالنسبة للمقاولات والمؤسسات التابعة لقطاع الصناعة والتي تشمل أيضا مقاولات ومؤسسات إنتاج الطاقة و500 طن مقابل بترول في السنة بالنسبة للقطاع الخدمات ومؤسسات نقل وتوزيع الطاقة وكذا الأشخاص الذاتيين. وسيمكن تنفيذ هذا المرسوم الذى سيدخل حيز التطبيق ابتداء من شهر دجنبر 2019 من تحسين كفاءة استخدام الطاقة لدى الشركات والمؤسسات الأكثر استهلاكاً لها.

وتحتاج الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، وبصفتها طرفا فعالا ورئيسيا في تطبيق مقتضيات المرسوم رقم 2.17.746 السالف الذكر، إلى الإمكانيات والموارد اللازمة للقيام بالتنظيم الداخلى وتوفير نظام إدارة قاعدة البيانات وآليات قياس وتتبع الإجراءات المتخذة وتوعية المستهلكين الخاضعين للافتحاص الطاقى الإلزامى؛ وذلك حتى يتسنى لها القيام بمهامها على أكمل وجه بخصوص تنفيذ التوصيات التي ستسفر عنها الافتحاصات الطاقية الإلزامية.

#### ← نقص آليات التمويل والإجراءات التحفيزية

من الواضح أن آليات التمويل تشكل لنجاح استراتيجية النجاعة الطاقية. وفي هذا الإطار، ومنذ البداية قامت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بمواكبة الخط المغربى لتمويل الطاقة المستدامة حيث طور البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية الخط المغربى لتمويل الطاقة المستدامة "MORSEFF" الموجه للشركات الخاصة المغربية وذلك بمساهمة البنك المغربى للتجارة الخارجية والبنك الشعبى المركزى عبر تنظيم حملات تحسيسية لفائدة الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص على مستوى المملكة، بغرض التعريف بوجود آليات تقنية ومالية لدعم سياسة الاقتصاد الطاقى.

حاليا، وفي إطار الدينامية التي يعرفها المغرب في مجال التنمية المستدامة، تضطلع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بأنشطة تحسيسية موجهة للقطاع البنكى لدعم مشاريع النجاعة الطاقية حيث تم خلق وتوفير مجموعة من المنتجات المالية مخصصة لمشاريع النجاعة الطاقية.

وقد انضمت الجهات المانحة الدولية الى سياسة دعم مجال التنمية المستدامة مثل البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الأوروبى للاستثمار وبنك التنمية الألماني "KfW" وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية حيث تمنح البنوك المغربية المستفيدة من الدعم الدولى عدة اعانات للاستثمار في الطاقة المستدامة. وقد نجحت بعض البنوك في تطوير خطوط وطنية لتمويل الطاقة المستدامة؛ كـ "Effinergie" للتجارى وفابنك و"القرض

الأخضر" للبنك المغربي للتجارة والصناعة و"فلاحي" للبنك الشعبي و"Eco Taqa" للقرض الفلاحي لتمويل ضخ الطاقة الشمسية المستعملة للري الزراعي. كما انشأ القرض الفلاحي فرع "تمويل الفلاح" لمساعدة الفلاحين الصغار الذين لا يتوفرون على إمكانية الولوج إلى وسائل التمويل البنكي التقليدية حيث يمكن ان تصل مدة القرض الى 12 شهرا مع إمكانية تأجيل الأداء لخمس سنوات. ولقد تم تمويل ازيد من 4.000 مضخة في إطار هذه الآلية. وينبغي الإشارة هنا أيضا، إلى أن الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية قد شرعت في تنفيذ الاجراءات اللازمة للحصول على ترخيص الاعتماد من طرف الصندوق الأخضر للمناخ.

(...)

## 2. التقييم القطاعي

### 1.2 قطاع النقل

#### ← تركيز الإجراءات على قطاع النقل البري

(...)

فان الدراسة عن الوضعية الراهنة لقطاع النقل التي أجريت في إطار الحوار الوطني للنجاعة الطاقية كشفت ان معظم الدول أعضاء الوكالة الدولية للطاقة تركز أساسا على أساليب النقل البري الفردي والجماعي و ان عددا قليلا من البلدان تنشر البيانات الخاصة بالنقل الجوي والبحري.

وفيما يخص تدابير النجاعة الطاقية في قطاع النقل، فان التنقل المستدام يشكل أحد المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية. بالفعل، فقد اقترحت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية مجموعة من التدابير للتقليل من استهلاك الوقود نذكر منها على سبيل المثال وضع حوافز ضريبية لتشجيع اقتناء السيارات الكهربائية والهجينة وتعزيز القيادة البطيئة وتشجيع النقل الجماعي وخطط التنقل الحضري وكذا وضع أسس لقواعد تنظيمية تهدف إلى تحسين جودة العربات والإطارات المتواجدة في السوق. كما تقوم الوكالة أيضا بحملات توعوية وتحسيسية لفائدة المهنيين. وبخصوص التنقل الكهربائي الذي يعرف تطورا واسعا حول العالم، فقد نجحت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية في الجمع في إطار اتحاد يضم صانعي السيارات والمستوردين و مطوري هذا القطاع لتسهيل انتشار هذه التكنولوجيا.

(...)

#### ← عدم كفاية المعايير والبيانات المتعلقة باستهلاك الطاقة

في إطار إنجاز مهامها على أكمل وجه، تساهم الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بشكل فعال في اقتراح معايير متعلقة بالنجاعة الطاقية. وبالنظر إلى نقص البيانات في هذا القطاع وللحصول على معايير من أجل تحديد مستويات الاستهلاك الطاقية المسموح بها للدراجات النارية بالمغرب، أطلقت الوكالة دراسة حول معايير أداء النجاعة الطاقية للدراجات النارية وأخرى حول معايير وتصنيف أداء النجاعة الطاقية للإطارات المطاطية. وقد اقترحت أيضا على المعهد المغربي للتقييس وضع تصنيف للعربات الجديدة حسب الاستهلاك الطاقية.

### 2.2 قطاع الصناعة

#### ← التنفيذ الجزئي للمشروعات المعتمدة في إطار برنامج النجاعة الطاقية الخاص بالصناعة

لقد طورت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بشراكة مع وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة برنامج النجاعة الطاقية الخاص بالصناعة. يرمي هذا البرنامج الى ادماج إجراءات النجاعة الطاقية في القطاع الصناعي الذي يعتبر من بين القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة. وقد اتخذت الوكالة إجراءات من بينها المشاركة في إعداد النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون 47.09 وكذا تلك المتعلقة بالمعدات والأجهزة (MEPS) وإعداد كتيبات ودلائل تقنية للنجاعة الطاقية في قطاع الصناعة ونشر نتائج الافتحاص الطاقية.

(...)

لغرض تعميم إجراءات النجاعة الطاقية على الصعيد الوطني، من الضروري مراجعة الميزانية المخصصة للنجاعة الطاقية.

(...)

وتتطلب استمرارية هذه المبادرة ميزانية إضافية. كما تجدر الإشارة إلى ان الصدور الحديث للمرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقية الإلزامي من شأنه دعم النجاعة الطاقية في قطاع الصناعة.

### ◀ عدم مراعاة تنوع سلاسل الإنتاج وتأثير حجم الشركات

من بين اهم اختصاصات الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية في المجال الصناعي تقديم الدعم اللازم لتنفيذ التدقيق الطاقى الاجباري. وفي هذا الصدد فان التمييز بين تنوع سلاسل الإنتاج وحجم الشركات مبين في المادة 2 من المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق الافتحاص الطاقى الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقى.

(...)

### ◀ قصور في مجال اختيار التدابير المبتكرة

من اجل تقديم الدعم للصناعيين في مجال اختيار التدابير المبتكرة المتعلقة بالنجاعة الطاقية، قامت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بإعداد دلائل تقنية تهم إجراء تدابير النجاعة الطاقية في المجالين الحراري والكهربائي. وتحرص الوكالة على تنظيم حلقات عمل للتوعية بتدابير النجاعة الطاقية لفائدة الشركات الصناعية.

### ◀ عدم تكريس الافتحاص الطاقى وأنظمة إدارة الطاقة

كما تمت الإشارة إليه اعلاه، فإن المرسوم رقم 2.17.746 الخاص بالافتحاص الطاقى الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقى قد تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 6774 بتاريخ 26 شعبان 1440 الموافق لـ 02 ماي 2019 وبالموازاة مع ذلك قامت الوكالة بعدة حملات لتوعية وتحسيس الصناعيين بأهمية الافتحاص الطاقى الإلزامي واطلاعهم على محتوى مقتضيات هذا المرسوم.

فيما يخص نظام الإدارة للنجاعة الطاقية (SMEn)، وضعت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) مشروعاً راندا لدعم لمواكبة الشركات من أجل إقامة نظام الإدارة للنجاعة الطاقية.

(...)

### 3.2 قطاع البناء

ولجعل الدولة نموذجاً يحتذى به، ترافق الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية مجموعة من مؤسسات الدولة للرفع من الأداء الطاقى لمبانيها، بما فيها الوزارات والمؤسسات العمومية.

### ◀ عدم تعريف الأداءات الطاقية للمكون "أصول" (Actifs)

طورت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية مكون "خصوم" وبالخصوص غلاف المبنى في النظام الحراري للبناء الذي دخل حيز التنفيذ شهر نونبر 2015. و فيما يتعلق بالمكون "أصول"، وضعت الوكالة معايير الأداءات الطاقية الدنيا (MEPS : Minimal Energy Performance) لأربع أجهزة الأكثر استهلاكاً للطاقة في قطاعي البناء والصناعة.

وفي هذا الإطار، يوجد المرسوم المتعلق بالأداءات الطاقية الدنيا ووضع الملصقات الدالة على التصنيف الطاقى للأجهزة والمعدات المستهلكة للطاقة قيد المصادقة عليه من طرف السلطات العمومية.

### ◀ قصور في تكريس علامة الأداء الطاقى

قامت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بتنمية علامة الأداء الطاقى للبنىات "Eco-Binayate"؛ الذي يعتبر أداة لتحسين الجودة الطاقية والبيئية للبنىات موضوعة رهن تصرف العموم والفاعلين في هذا القطاع. من أهداف هذه علامة هو تسليط الضوء على الممارسات الجيدة لتطوير قطاع البناء وانشاء بنىات أكثر راحة و اقتصادية من حيث الاستهلاك الطاقى.

كما عمدت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية الى فتح نقاشات مع الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين من أجل تحسيسها وحثها على تبني هذه العلامة وتسهيل تطبيقها.